الأمم المتحدة

A/HRC/45/11

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقدم المحرز في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي (2010–2020)

تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي*

موجز

مضى عقد من الزمن منذ الاعتراف صراحة بأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي حقّان من حقوق الإنسان، رغم أن تفاصيل كيفية إنفاذهما ما زالت تحتاج إلى مزيد من التوضيح والفهم. ومن أجل توضيح سبل إنفاذ حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، يبيّن المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، السيد ليو هيلر، التقدم المحرز في إعمال هذين الحقين منذ عام 2010. ويتناول المقرر الخاص بالتحليل التقدم الذي وقف عليه من خلال إطار يستند إلى التقارير المواضيعية التي أُعدت أثناء ولايته ويراعي ثلاثة أبعاد هي: بُعد حقوق الإنسان باعتباره عاملاً موجِّهاً، وبُعد حقوق الإنسان باعتباره أداة سياساتية، وبُعد حقوق الإنسان باعتباره نهجاً يركّز على الناس.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

GE.20-10498(A)

2010498

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – معلومات أساسية 4

ألف – الاعتراف بحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي 4

باء – الاحتفال بالذكرى العاشرة للاعتراف بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي 5

ثالثاً – بُعد حقوق الإنسان باعتباره عاملاً موجِّهاً 6

ألف – التعاون الإنمائي 6

باء – المشاريع الضخمة 8

رابعاً – مراعاة حقوق الإنسان في السياسات 10

ألف – مستويات وأنواع مختلفة من الخدمات 10

باء – القدرة على تحمل التكاليف 13

جيم – تنظيم الخدمات 15

دال – مبدأ المساءلة 17

خامساً – حقوق الإنسان والنهج الذي يركّز على الناس 19

ألف – نوع الجنس 19

باء – الأشخاص المشردون قسراً 21

جيم – مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية 22

سادساً – ملاحظات ختامية 24

أولاً- مقدمة

1- بمناسبة حلول الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار الجمعية العامة 292/64 وقرار مجلس حقوق الإنسان 9/15 اللذين يعترفان بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، طلب المجلس في قراره 5/42 إلى المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي (المقرر الخاص) أن يشرع في أنشطة للتوعية وأن يشارك فيها، بوسائل تشمل وسائط التواصل الاجتماعي واستخدام المواد المتاحة، وأن يجمّع الممارسات الجيدة التي تصب في تعزيز الإعمال التدريجي لحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. وعملاً بهذا الطلب، يقدم المقرر الخاص هذا التقرير الذي يوضح تطورات منتقاة في سياق إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي منذ عام 2010 والتقدم المحرز في هذا الصدد.

2- ورغم مرور عقد على الاعتراف صراحة بأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي حقان من حقوق الإنسان، لا تزال تفاصيل كيفية تنفيذ هذين الحقّين تتطلب مزيداً من التوضيح والفهم. ويُقدَّم هذا التقرير إلى جانب تقرير مواضيعي للمقرر الخاص يركز على الإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي، ويتضمن مبادئ توجيهية عملية يمكن للدول أن تطبقها عند تنفيذ الالتزام بالإعمال التدريجي[(1)]. وينبغي قراءة ذلك التقرير مقترناً بهذا التقرير، الذي يسلط الضوء على أمثلة لجوانب محددة من التقدم المحرز. وترتبط أيضاً بالتقريرين المذكورين تقارير المتابعة السبعة التي قدمها المقرر الخاص بشأن زياراته القطرية (أربعة منها قُدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين[(2)] وثلاثة قُدمت في دورته الخامسة والأربعين[(3)])، وهي تقارير تتضمن أمثلة محددة عن التقدم المحرز في البلدان المعنية، مقيَّمة بحسب الفئات التي وضعها المقرر: تقدم جيد، وتقدم جار، وتقدم محدود، وتقدم لم يبدأ، وتراجع.

3- وأولى المقرر الخاص الأولوية خلال السنوات الست من ولايته (2014-2020)، وفقاً للرؤية التي حددها في بداية الولاية، لترجمة المبادئ القانونية القائمة ومعايير حقوق الإنسان إلى سياسات عامة وآليات تنفيذ تسهم في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي[(4)]. وتشمل نتائج جهوده 12 تقريراً مواضيعياً، تبرز نهج حقوق الإنسان في مختلف القضايا المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وجمّع المقرر الخاص في هذا التقرير، في ضوء الملاحظات الواردة في تقاريره المواضيعية السابقة، أمثلة عن التقدم المحرز في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي منذ عام 2010. وجرى تحليل التقدم المحرز من خلال إطار ثلاثي الأبعاد: بُعد حقوق الإنسان باعتباره عاملاً موجّهاً (انظر الفرع الثالث بشأن بالتعاون الإنمائي والمشاريع الضخمة)، وبُعد حقوق الإنسان باعتباره أداة سياساتية (انظر الفرع الرابع بشأن مختلف مستويات الخدمات، والقدرة على تحمل التكاليف، وتنظيم الخدمات والمساءلة)، وبُعد حقوق الإنسان باعتباره نهجاً يُركّز على الناس (انظر الفرع الخامس بشأن نوع الجنس، والأشخاص النازحين قسراً، والأماكن العامة). ولم يُدرج في هذا التقرير محتوى التقرير المواضيعي الذي أعده المقرر الخاص بشأن الإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي[(5)]،

(1) A/HRC/45/10.

(2) A/HRC/42/47/Add.3–6.

(3) A/HRC/45/10/Add.1–3.

(4) A/HRC/30/39/Add.1، الفقرة 4.

(5) A/HRC/45/10.

المقدم بتزامن مع هذا التقرير، كما لم يُدرج فيه محتوى تقرير مواضيعي ثان بشأن الخصخصة سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

4- وفي إطار التحضير للتقرير، دعا المقرر الخاص إلى تقديم إسهامات؛ وتلقى 21 ورقة خلال المهلة المحددة[6]. ونظراً إلى القيود المالية المفروضة على الدعم المقدّم إلى المقرر الخاص في سياق تنفيذ طلب مجلس حقوق الإنسان المتعلق بتجميع الممارسات الجيدة، حرص المقرر الخاص على تضييق نطاق أهداف التقرير، مستخدماً معايير محددة للوقوف على التقدم المحرز في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي وتقييمهما. وقد روعيت تلك المعايير في الأسئلة التي تضمنتها الدعوة إلى تقديم إسهامات، كما استُمدت الأمثلة التي يتضمنها هذا التقرير من الورقات الواردة أو من مصادر مكملة لها. وليس في اختيار الحالات المعروضة تأييد من جانب المقرر الخاص، إذ القصد ما هو إلا تقديم توضيح للطرائق الممكنة في الإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي.

ثانياً- معلومات أساسية

ألف- الاعتراف بحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي

5- شكل اتخاذ الجمعية العامة قرارها 292/64 في تموز/يوليه 2010 خطوة تدل على وعي متزايد بأن حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي ينبثقان عن الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في الصحة، والحق في الحياة، وبأنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بهذه الحقوق. ولم يتضمّن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعترافاً صريحاً بأن الحق في المياه والحق في الصرف الصحي حقان من حقوق الإنسان. غير أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمدت في عام 2002 التعليق العام رقم 15 الذي ذكرت فيه أن الحق في المياه يندرج بوضوح في فئة الضمانات الأساسية لتأمين مستوى معيشي كافٍ، لا سيما وأنه واحد من أهم الشروط الأساسية للبقاء (الفقرة 3)، مؤكدة من جديد أن الحصول على المياه حق من حقوق الإنسان المشمولة بالفقرة 1 من المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا يشير العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية صراحة أيضاً إلى حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. غير أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكلفة برصد العهد، أوضحت أن واجب حماية الحياة يعني أيضاً أن على الدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة الظروف العامة في المجتمع التي قد تتسبب في أخطار تهدد مباشرة حياة الناس أو تمنعهم من التمتع بحقهم في الحياة بكرامة[7]. وذكرت اللجنة أيضاً أن التدابير التي تدعو إليها لإيجاد الظروف الملائمة لحماية الحق في الحياة تشمل سلعاً وخدمات أساسية مثل المياه[8].

6- وعلاوة على ذلك، يمثل اعتماد قرار الجمعية العامة 292/64 خطوة مهمة باعتبار القرار شكّل أول صك دولي يعترف بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وخدمات الصرف الصحي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان التي لا بد منها للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان. وقد مهد ذلك القرار التاريخي الطريق أمام الإجراءات اللاحقة التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك

(6) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/GoodPractices2020.aspx.

(7) التعليق العام رقم 36(2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 26.

(8) المرجع نفسه.

قرار مجلس حقوق الإنسان 9/15، الذي اتُّخذ في أيلول/سبتمبر 2010، والذي أكد فيه المجلس هذا الاعتراف. وبعد مرور خمس سنوات، اعترفت الجمعية العامة، في قرارها 169/70، بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحق الإنسان في خدمات الصرف الصحي باعتبارهما حقين متمايزين لهما سمات مميزة تستدعي معالجتهما بصورة منفصلة من أجل تجاوز التحديات المحددة التي تقترن بتنفيذهما.

7- ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على حالات محددة لكيفية تنفيذ بعض جوانب هذين الحقين في الممارسة العملية منذ أن اعترفت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان صراحة في عام 2010 بأن الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي حقان من حقوق الإنسان. ويُتناول الموضوع على أساس خلفية التدرُّج في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. ومن التبسيط تصنيف مثال على أنه "ممارسة جيدة"، لأن جميع الممارسات تنطوي على هامش للتحسين وللمضي أبعد في طريق الإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي.

باء- الاحتفال بالذكرى العاشرة للاعتراف بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي

8- يصادف عام 2020 مرور عشر سنوات على اعتراف الجمعية العامة بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي باعتبارهما حقين من حقوق الإنسان. واحتفالاً بهذا الاعتراف، نظم المقرر الخاص، طوال عام 2020، حملة رُكِّز فيها خلال كل شهر على مواضيع مختلفة[9]. وأتاح المقرر الخاص للجمهور نسخاً مبسطة من تقاريره المواضيعية والاستنتاجات التي وردت في التقارير واستعان في ذلك بوسائط إعلامية قابلة للتداول، وتعليقات مدونة، ومسابقات، ومقاطع فيديو، وقصص للأطفال، ومنافسات عبر الإنترنت، وغير ذلك من الأشكال. وانسجمت الحملة، التي استمرت على مدار سنة، مع الرؤية الأولية التي وضعها المقرر الخاص؛ ففي عام 2015، أشار المقرر الخاص في تقريره الأول إلى اعتزامه بلورة أدوات واستراتيجيات تواصلية هدفها الوصول إلى من هم في أمس الحاجة والتوعية بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي[10].

9- ويمثل عام 2020 أيضاً منعطفاً برزت فيه الحاجة المستمرة إلى جهود لمناصرة إعمال الحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي باعتبارهما حقين من حقوق الإنسان، وكذلك، في الوقت نفسه، الحاجة إلى الذهاب أبعد من المناصرة وإبراز التحديات التي تواجه الإنفاذ. فمن الضروري التحرك بخطى ملموسة صوب إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. ويمثّل هذان الحقان حاجة أساسية للبشر، وهما بذلك يكتسيان بداهة لا تخطئها العين. لكن من الضروري لإعمال هذين الحقين على نحو كامل فهم الأبعاد الجوهرية العميقة التي تتجاوز البداهة، والتي لم يتسن للأسف التداول بشأنها على نطاق واسع. وقد سلط المقرر الخاص الضوء طوال الحملة على بعض الجوانب الجوهرية وتناولها بالتحليل المتعمق في تقاريره المواضيعية. ومن باب مواصلة الجهد المبذول خلال الحملة، التي أتاحت إيضاح الترابط بين الجوانب النظرية والمفاهيمية لحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي والجانب العملي للتنفيذ على أرض الواقع، يسلط المقرر الخاص الضوء في هذا التقرير على أمثلة محددة لهذا الترابط.

(9) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/10Anniversary.aspx.

(10) A/HRC/30/39/Add.1، الفقرة 12.

ثالثاً- بُعد حقوق الإنسان باعتباره عاملاً موجِّهاً

10- يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال المياه والصرف الصحي تحديد خصائص الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي وتحديد الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة ولا يتوفر لها وصول كاف إلى هذه الخدمات. ويتطلب هذا النهج القائم على الحقوق أيضاً تقصي الأسباب الأساسية الكامنة وراء الاستبعاد ومحدداته الهيكلية أو عوامله. ولإتاحة ذلك، تُستخدم حقوق الإنسان كمنظور تحليلي للوقوف على الأسباب الهيكلية لأوجه عدم المساواة في الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي وغير ذلك من الانتهاكات لهذا الحق، بما في ذلك عدم إعماله.

ألف- التعاون الإنمائي

1- تقارير المقرر الخاص المركّزة على التعاون الإنمائي[11]

11- في سياق التعاون والمساعدة الدوليين، تشكّل الدّولُ ووكالاتُ الأمم المتحدة وشركاءُ التنمية الدوليون والوكالات الممولة جهات فاعلة مهمة تدعم الدول في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. وفي العقد الماضي، اكتسب التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي اهتماماً دولياً أكبر. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015، اعتُبر التعاون الإنمائي صراحة وسيلة لتنفيذ الهدفين 6-1 و6-2 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقين بالمياه والصرف الصحي. ويتجلى هذا الاهتمام المتزايد في اتجاهات التزامات المعونة: فخلال الفترة 2010-2018، زادت مدفوعات الدول والمنظمات المتعددة الأطراف في هذا الصدد من 7,4 بلايين دولار إلى 9,8 بلايين دولار[12]. وقد أدت هذه الزيادة في الالتزامات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي إلى تغير طفيف في نسبة التعاون الإنمائي الموجه صوب قطاع المياه والصرف الصحي مقارنة بالأولويات الإنمائية الأخرى، وانتقلت هذه النسبة من 4,6 في المائة في عام 2010 إلى 4,8 في المائة في عام 2018.

12- وكان المقرر الخاص قد أشار، في بداية فترة ولايته، إلى خطته الرامية إلى تعزيز مراعاة مضمون ومبادئ الحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي في سياسات الدول وبرامجها وتيسير الفرص التي تتيح لوكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الدوليين والوكالات المانحة التنسيق مع الدول ومقدمي الخدمات والمجتمع المدني في السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على أوجه عدم المساواة في حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي وفي إعمال هذين الحقين على نحو يكفل تمتع الجميع بهما[13]. ويشير المقرر الخاص كذلك إلى استفادته في إعداد تقريريه عن التعاون الإنمائي من حضور مؤتمرات دولية مثل الأسبوع العالمي للمياه، وهي فرص وقف من خلالها على ما للجهات المموِّلة من حضور قوي واهتمام شديد بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، رغم أن مداولاتها لم تشتمل على أي إشارة إلى حقوق الإنسان. وقد عالج المقرر الخاص في التقريرين تلك الثغرة واستكشف سبلاً يمكن بها لعملية التنمية أن تكون شاملة لإطار حقوق الإنسان.

13- ويستخدم المقرر الخاص في تقاريره مصطلح "التعاون الإنمائي" لإبراز أهمية عنصرين: "التنمية" بوصفها الغرض من هذا النوع من الدعم المقدم للدول المهتمة و"التعاون" الذي يشير إلى وجود علاقة

(11) A/71/302 وA/72/127.

(12) بيانات مستمدة من نظام الإبلاغ المتعلق بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاحة في: http://stats.oecd.org/Index.aspx?QueryId=58195.

(13) A/HRC/30/39/Add.1، الفقرة 10.

أفقية بين الممولين والدول المتلقية. ويشمل التعاون الإنمائي، وفق ما هو متعارف عليه، إجراءات من قبيل تقديم المنح والقروض والإعفاءات من الديون والدعم التقني والدعم البرنامجي والمشورة السياساتية إلى الدول المتلقية. ويُستعمل مصطلح "الجهة المموِّلة" بدلاً من مصطلح "الجهة المانحة" أو مصطلحات أخرى لتسليط الضوء على أن الكيانات تعمل أساساً من خلال القروض وليس من خلال التبرعات. ويُستعمل مصطلح "الدولة الشريكة" بدلاً من "الدولة المتلقية" دعماً لعلاقة بين الجهة المموِّلة والدولة المتلقية يُرجَّح فيها الطابع الأفقي.

14- وقدم المقرر الخاص في تقريره الأول عن التعاون الإنمائي[14] تحليلاً أولياً للصلات بين التعاون الإنمائي وحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، وبحث نُهج حقوق الإنسان التي تتبعها الجهات الممولة، وتطور التعاون الإنمائي في هذا القطاع، واتجاهات أنماط التمويل. واستناداً إلى الإطار النظري الذي وُضع في ذلك التقرير، بحث المقرر الخاص في تقريره الثاني[15] كيف ساهمت الجهات المموِّلة في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي، من خلال تحليل مبني على واقع التجربة شمل ست دراسات إفرادية. وتناولت الدراسات ست جهات ممولة هي: فرنسا، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)[16]. وفي ضوء دراسة السياسات المختلفة الست التي اتبعتها الجهات الممولة وأدواتها التشغيلية ومشاريعها، على امتداد دورة التعاون الإنمائي، خلص المقرر الخاص إلى أن إطار حقوق الإنسان لم يُدرج على النحو الملائم في الأعمال الإنمائية الخاصة بتلك الجهات الممولة، وهو وضع شهد تبايناً من حيث مدى اتساق تلك الأعمال مع الإطار. وفي حين أن بعض الجهات الممولة راعت في سياساتها إطار حقوق الإنسان، لا سيما حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، لم تكن سياسات جهات أخرى متساوقة إلا بصورة متقطعة مع تلك الحقوق واتسمت بدرجات متفاوتة من الوضوح في تطبيق تلك الحقوق على التعاون الإنمائي. وبالمثل، فمع أن جل تقييمات المشاريع التي أنجزتها الجهات الممولة كانت تركز في معظمها على تحقيق أهداف المشروع واستدامة الخدمات، لم يُلاحَظ أثناء تنفيذ المشاريع وعند اكتمالها وجود تقييم محدد قائم على حقوق الإنسان.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

15- بالنظر إلى المستوى المحدود الذي لوحظ في إدراج إطار حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي المتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي، يقيّم المقرر الخاص التقدم المحرز منذ عام 2010 على أساس ما إذا كانت سياسات الجهات الممولة تراعي حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي مراعاة كاملة، وما إذا كانت تلك السياسات القائمة على حقوق الإنسان مدرجة في تصميم مشاريع التعاون الإنمائي وتنفيذها. وتشمل المعايير المحددة المستخدمة تقييمَ التقدم المحرز في الإجراءات المتخذة من أجل معالجة التفاوت بين مشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية وتلك المنفذة في المناطق الحضرية، والتدابير المتخذة لاستهداف الفئات الهشة.

16- وقد بُذلت جهود لتقليل أوجه التفاوت بين مشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والمشاريع الحضرية، لا سيما من خلال تنفيذ مشاريع محددة تستهدف المناطق الريفية. ففي المكسيك، صُمِّم برنامج استدامة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المجتمعات الريفية – الذي يموله

(14) A/71/302.

(15) A/72/127.

(16) استُند في الاختيار إلى فئة الجهات الممولة وأنشطتها وتمثيلها على الصعيد الإقليمي، فضلاً عن دورها من منظور أهمية مساهمتها في التمويل العالمي لمشاريع المياه والصرف الصحي من خلال جهود التعاون الإنمائي.

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية – من أجل المجتمعات الريفية التي يقل عدد سكانها عن 000 10 نسمة، مع إيلاء الأولوية للمجتمعات المحلية التي يقل معدل التغطية المائية فيها عن 20 في المائة[17]. ويطبق البرنامج استراتيجيات مختلفة حسب عدد السكان: ففي المجتمعات الريفية التي يقل عدد سكانها عن 500 2 نسمة، يتمثل الهدف في تحسين الخدمات المقدمة عن طريق تعزيز الإدارة المجتمعية للهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي؛ وفي المجتمعات الأكثر سكاناً، يُركَّز على تعزيز الاستدامة التشغيلية والمالية. ومن الأمثلة الأخرى سياسة فنلندا في مجال التعاون الإنمائي، وفيها يُركز على المناطق الجغرافية التي هي في أمس الحاجة إلى موارد إضافية من المياه وخدمات الصرف الصحي[18]. فعلى سبيل المثال، تدعم فنلندا المشروع المجتمعي المعجل للمياه والصرف الصحي والنظافة للجميع، وهي مبادرة تُنفّذ في إثيوبيا وتستهدف المناطق الريفية في البلد، التي يعيش فيها ما يقرب من 80 في المائة من السكان.

17- وإضافة إلى استهداف المناطق الريفية، تُصمّم بعض البرامج على نحو يولي الاهتمام لتحديد السكان الذين لا تتوفر لهم الخدمات وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، من بين أولويات برنامج مياه الشرب والمرافق الصحية، الذي يموله مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، تغطية احتياجات السكان الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية واقتصادية شديدة الهشاشة[19]. وتُحدّد هذه الفئات السكانية المعرضة للهشاشة من خلال دراسة جدوى تستند إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية.

18- واتخذت المنظمات التي تقدم المعونة أيضاً خطوات لمواءمة استراتيجياتها مع إطار حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تركز منظمة ووتر إيد استراتيجيتها العالمية على الحد من أوجه عدم المساواة في الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، لا سيما تلك التي تمنع السكان المعرضين للهشاشة الاقتصادية والأكثر تهميشاً من التمتع بحقهم في المياه وحقهم في خدمات الصرف الصحي[20]. وتنفذ المنظمة هذه الاستراتيجية من خلال مبادرات تشمل دعم الدول الشريكة في تطوير قدراتها في مجال المساواة والإدماج، ومن خلال المشاركة مع الحكومات المحلية في التصدي للتحديات المنهجية المتعلقة بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.

باء- المشاريع الضخمة

1- تقرير المقرر الخاص عن المشاريع الضخمة[21]

19- منذ عام 2010، تجدد الاهتمام بالمشاريع الضخمة في جميع أنحاء العالم[22]. وأفادت إحدى الدراسات بأن العالم قد دخل حقبة "المشاريع العملاقة"، إذ قُدِّر الإنفاق في هذا الصدد بمبلغ يتراوح بين 6 تريليونات و9 تريليونات دولار سنوياً، أي 8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي،

(17) ورقة مقدمة من المكسيك.

(18) ورقة مقدمة من فنلندا.

(19) ورقة مقدمة من كوستاريكا.

(20) ورقة مقدمة من منظمة ووتر إيد.

(21) A/74/197.

(22) Seth Schindler, Simin Fadaee and Dan Brockington, "Contemporary megaprojects: an introduction", *Environment and Society: Advances in Research*, vol. 10, No. 1 (2019); Bent Flyvbjerg, "What you should know about megaprojects, and why: an overview", *Project Management Journal*, vol. 45, No. 2 (2014).

في عام 2014[23]. وعلاوة على ذلك، أفادت دراسة بشأن خزانات الطاقة الكهرمائية والسدود في المستقبل أن عدد السدود التي كان مخططاً لها أو التي كانت قيد الإنشاء في عام 2014 لا يقل عن 700 3 سد رئيسي، توجد أساساً في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة[24]. وقد اقترن هذا الازدهار في المشاريع الضخمة بتعبئة استثمارات من القطاع الخاص. وبين عامي 2010 و2019، بلغ عدد المشاريع التي اشتملت على مشاركة من القطاع الخاص ما يناهز 200 4 مشروع، باستثمارات إجمالية قدرها 1,1 تريليون دولار[25].

20- ويشار إلى أن المشاريع الضخمة سلاح ذو حدين: فهي قد تسهم في تعزيز سبل عيش الناس لكنها قد تعرقل أيضاً التمتع بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. وقد وقف المقرر الخاص على هذين الوجهين من العملة أثناء تحاوره مع منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي لفت انتباهه إلى الشواغل المتعلقة بأثر المشاريع الضخمة. وسلط المقرر الخاص الضوء على بعض هذه الشواغل في رسائل إحالة الادعاءات إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة[26]. وعلاوة على ذلك، أعرب المقرر الخاص في بعض زياراته القطرية الرسمية عما كان يساوره من قلق إزاء تأثير المشاريع الضخمة، وشمل ذلك على سبيل المثال طاجيكستان، وليسوتو، وماليزيا، والمكسيك، والهند[27]. وركز المقرر الخاص في تقريره المواضيعي عن المشاريع الضخمة على وجه التحديد على المشاريع التي يحتمل أن تكون قد أحدثت تأثيرات كبيرة على حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي، والتي تنطوي إما على استخدام واسع النطاق للأراضي، أو تغير كبير في موارد المياه، أو فترة تنفيذ طويلة.

21- ولا تقتصر تأثيرات المشاريع الضخمة على حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي. فثمة مجموعة واسعة من المشاريع الضخمة التي تنطوي على طيف واسع من التأثيرات التي تمس بممارسة الفئات الهشة لمختلف حقوق الإنسان، ويشمل ذلك بصفة خاصة الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يناصرون حقوق المتضررين من المشاريع الضخمة. ومن أجل منع المخاطر الناشئة عن هذه المشاريع والتخفيف منها وضمان الامتثال لحقوق الإنسان، استحدث المقرر الخاص إطاراً لدورة المشاريع الضخمة في مجال إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، يتألف من سبع مراحل ينطوي كل منها على تأثير فيما يتعلق بالوصول إلى المياه والصرف الصحية وعلى تحديات وعوامل تمكين لإعمال حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي. وأوضح المقرر الخاص كل مرحلة من مراحل دورة المشاريع الضخمة وقدم قائمة بالمسائل التي يمكن أن تشكل مبادئ توجيهية للجهات الفاعلة الخاضعة للمساءلة في سياق تنفيذ التزاماتها ومسؤولياتها المتصلة بحقوق الإنسان. وتشمل مراحل المشاريع الضخمة: التخطيط الكلي، والترخيص أو الموافقة، والتخطيط والتصميم، والتشييد، والتشغيل القصير الأجل، والتشغيل الطويل الأجل، ووقف التشغيل، وإدارة الكوارث.

---

(23) Flyvbjerg, “What you should know about megaprojects”.

(24) Christiane Zarfl and others, “A global boom in hydropower dam construction”, *Aquatic Sciences*, vol. 77, No. 1 (October 2014).

(25) بيانات مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية. متاحة في: https://ppi.worldbank.org/en/visualization#sector=Water+and+sewerage.

(26) انظر: مجموعة المعلومات المستخلصة من رسائل إحالة الادعاءات ورسائل أخرى بعث بها المقرر الخاص، وهي متاحة في: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Extractettersallegations.aspx.

(27) انظر: مجموعة المعلومات المستخلصة من الزيارات القطرية الرسمية للمقرر الخاص، وهي متاحة في: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/countryvisitsextract.aspx.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

22- بصفة عامة، يُضطلع بالمشاريع الضخمة، بما في ذلك في مرحلة الترخيص أو التخطيط أو التشييد أو التشغيل، من دون تقييم لتأثيرها المتعلق بحقوق الإنسان. ونادراً ما يكون هذا التقييم شرطاً مسبقاً في المشاريع الضخمة، مما يعني أن التقدم المحرز في إدماج إطار حقوق الإنسان في جميع مراحل هذه المشاريع يبقى محدوداً. وترتبط محدودية التقدم المحرز ارتباطاً وثيقاً بالثغرات والقيود التي تنطوي عليها السياسات الوطنية للدول، والتي كثيراً ما تقتصر على عناصر جزئية لحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي وتقوم على مبادئ منتقاة من مبادئ حقوق الإنسان. وفي حين لا توجد معلومات عن كيفية تنفيذ هذه السياسات الوطنية في مشروع ضخم بعينه، قُدِّمت بضعة أمثلة يمكن تناولها من زاوية التقدم المحرز. ففي المكسيك، دعت خطة التنمية الوطنية للفترة 2013-2018 إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، واقترنت الخطة بمنظور يتوخى عدم ترك أي كان خلف الركب في جميع الإجراءات الحكومية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الضخمة[28]. وترمي الخطة أيضاً إلى وضع نموذج إنمائي يحترم الناس وموائلهم ويهدف إلى تصحيح أوجه عدم المساواة وعدم التسبب في تفاقمها والدفاع عن التنوع الثقافي، لا سيما فيما يتعلق بالشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، تتوخى الخطة إشراك الشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ مشروع ترين مايا الضخم، وهو مشروع يرمي إلى تعزيز البنية التحتية الطرقية في شبه جزيرة يوكاتان.

23- ومن أوجه التقدم الحاصل الإجراءاتُ المتخذة لوضع تدابير وقائية وتعويضية يُستعان بها في حالة وقوع كارثة تؤثر على التمتع بحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي. ففي كوستاريكا، يشمل برنامج إمدادات القناة المائية الحضرية استراتيجية لإعلام المجتمعات المحلية المتضررة بالتدابير الوقائية وتدابير التخفيف والتعويض المعمول بها[29]. وينص أحد هذه التدابير على تقديم التعويض في حالة التسبب في تغير لمصادر المياه جراء الحفريات المنجزة تحت الأرض. ويتيح البرنامج أيضاً مشاركة السكان المتضررين في رصد تشييد المشاريع وتشغيلها.

رابعاً- مراعاة حقوق الإنسان في السياسات

24- يُشكِّل إطار حقوق الإنسان أداة قوية يمكن استخدامها في عمليات رسم السياسات وصنع القرار على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويركز النهج القائم على حقوق الإنسان، بوصفه أداة لرسم السياسات، على تفسير الأبعاد القانونية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية لحقوق الإنسان. ومن خلال دراسة مدى إدماج حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي في تلك الأبعاد، يمكن تحديد ومعالجة عدة ثغرات في تنفيذ حقوق الإنسان.

ألف- مستويات وأنواع مختلفة من الخدمات

1- تقرير المقرر الخاص عن تقييم مختلف مستويات وأنواع الخدمات[30]

25- شكل عام 2015 مرحلة انتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الوقت، كانت المناقشة بشأن مستويات خدمات المياه والصرف الصحي تكتسي طابعاً

(28) ورقة مقدمة من المكسيك.

(29) ورقة مقدمة من كوستاريكا.

(30) A/70/203.

أساسياً، وكان المقرر الخاص يسعى إلى المساهمة في تلك المناقشة بتوضيح كيفية إدراج إطار حقوق الإنسان في تعريف مستويات الخدمات التي تمتثل لمعايير حقوق الإنسان. وشدد المقرر الخاص في تقريره المواضيعي الأول المقدم إلى الجمعية العامة على مختلف أنواع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وعلى الحاجة إلى تقييم شواغل حقوق الإنسان المرتبطة بتلك الأنواع حسب سياقاتها. وتوجد أنواع مختلفة من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك الربط بشبكة قنوات التوزيع، والمرافق المشتركة، والحلول الفردية الموقعية. ويترتب على هذه الأنواع، المقترنة بنماذج إدارية مختلفة، مثل نموذج المرافق العامة أو نموذج صغار مقدمي الخدمات أو نموذج الإمداد الذاتي، عدة تشكيلات من الخدمات. واستكشف المقرر الخاص في تقريره كل تشكيلة على حدة، وهو ما تطلب تقييماً حسب سياقها ومدى امتثالها لحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. ويتأثر إعمال هذين الحقين بكيفية تقديم الأنواع المختلفة من الخدمات ومدى إشراف الدولة عليها. ولا يمكن عزل هذه المناقشة عن سياقات تطبيق أنواع الخدمات وخيارات إدارتها. فكل تدبير يرمي إلى إتاحة المياه والصرف الصحي وممارسات النظافة الصحية المناسبة يُنفّذ في سياقات متنوعة تؤثر بقوة على كيفية إعمال حقوق الإنسان، بما يشمل السياقات المكانية والسياسية والاقتصادية والأفضليات الاجتماعية – الثقافية.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

26- عقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وتوخياً لتبيُّن اتجاهات مستويات الخدمات، استُعين بنهج للمؤشرات التدرجية للخدمات، يستند إلى مستويات الخدمات المقدمة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ويضطلع بتطبيقه برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف المعني بإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (برنامج الرصد المشترك)، الذي يتولى الإبلاغ عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية[(31)]. ووفقاً للمؤشرات التدرجية الجديدة، قدر برنامج الرصد المشترك أن نسبة سكان العالم الذين كانوا يحصلون في عام 2010 على مستوى أساسي من خدمات مياه الشرب ومن خدمات الصرف الصحي بلغ، على الأقل، 86 في المائة و66 في المائة، على التوالي[(32)]. ومنذ ذلك الحين، تكشف البيانات التي جمعها برنامج الرصد المشترك عن اتجاه تصاعدي في الحصول على الخدمات الأساسية على الأقل، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ. وتشير تقديرات برنامج الرصد المشترك المتعلقة بالفترة بين عامي 2010 و2017 إلى أن عدد الأشخاص الذين أصبحوا يصلون إلى مستوى أساسي من خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي زاد، على الأقل، بـ 100 مليون شخص و130 مليون شخص كل عام، على التوالي. وعلاوة على ذلك، شهد الوصول إلى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي المقدمة عن طريق القنوات أيضاً اتجاهاً تصاعدياً، وتزايد عدد السكان المستفيدين من هذه الخدمات سنوياً بـ 74 مليون شخص و64 مليون شخص تقريباً، على التوالي[(33)]. ومع ذلك، لا تُبيِّن الاتجاهات المتعلقة بالخدمات الأساسية، على الأقل، الصورة الكاملة لما تغير منذ عام 2010، لا سيما فيما يتعلق

(31) انظر: WHO and UNICEF, “JMP methodology: 2017 update & SDG baselines”.

(32) انظر: https://washdata.org/data/household#!/. وفق تصنيف برنامج الرصد المشترك، تُعرّف خدمات مياه الشرب الأساسية بوصفها خدمات تستخدم مصدراً محسناً (أي مصممة لتوفير مياه مأمونة)، وتتطلب عملية الحصول عليها أقل من 30 دقيقة في المجموع. وتُعرّف خدمات الصرف الصحي بوصفها خدمات تستخدم مرافق محسنة (أي مصممة على نحو يكفل عزلاً تاماً للفضلات ويلبي الشروط الصحية اللازمة لمنع حصول تماس مع المستعمل) وغير متقاسمة مع أسر معيشية أخرى.

(33) بيانات مستخرجة من: https://washdata.org/data/household#!/.

بإعمال حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي. ومع أن إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية على الأقل (والخدمات المقدمة عن طريق القنوات) قد تحسنت، فمن اللازم بحث هذا التقدم في سياق كيفية تقديم هذه الخدمات. وكشفت دراسات مختلفة أجريت بين عامي 2016 و2018 عن فجوة كبيرة تتمثل، على الأقل، في الفرق بين خدمات أساسية توفر المياه والصرف الصحي على نحو موثوق ومأمون وبأسعار معقولة وخدمات مماثلة تُقدَّم بصورة متقطعة وتتسم بنوعية رديئة وتكلفة مفرطة[34].

27- ومع أن خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة عبر القنوات كثيراً ما يُشدَّد على أنها الأفضل من حيث النوع والمستوى، يؤكد المقرر الخاص أن أنواع ومستويات الخدمات الأخرى، المقترنة بنموذج إدارة مناسب، يمكن أن تكون ممتثلة لمعايير إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. ومن ثم حدد المقرر الخاص التقدم المحرز في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي على أساس التدابير المتخذة لتحديد وتقييم الخدمات المناسبة ونماذج الإدارة، مع مراعاة السياق الخاص للبلد ومدى امتثال تلك النماذج لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان.

28- وتشير الورقات الواردة إلى أن خدمات المياه والصرف الصحي تُقدّم في عدة دول من خلال مزيج من الحلول، بحسب السياق المحدد للمجتمعات المستفيدة من الخدمات وسماتها الخاصة، وهو سياق يشمل مثلاً عامل الربط بشبكات القنوات في المناطق المكتظة بالسكان أو وجود مرافق مشتركة أو مرافق موقعية في حالة الساكنة المشتتة. وأشارت بعض الدول إلى إطار حقوق الإنسان المتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية باعتباره وسيلة لتحديد الأنواع المناسبة من الخدمات ونماذج الإدارة. ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، تعترف السياسة الوطنية لمياه الشرب للفترة 2017-2030 بالحاجة إلى تزويد المستخدمين بخدمة مثلى، نوعاً وكما ومن حيث الاستمرارية والموثوقية والمساواة وتعميم الوصول والكفاءة والاستدامة، فضلاً عن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، بصرف النظر عن نوع الخدمة ونموذج الإدارة المستخدم[35]. وفي سياق سياسة البلد لعام 2015 بشأن تنظيم وتعزيز الإدارة المجتمعية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، التي تتضمن مبادئ توجيهية لتنظيم عمل مقدمي الخدمات المُدارة مجتمعياً وتعزيزها، يشكّل التمتع الكامل بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي أحد المبادئ الثلاثة المحورية، إلى جانب الاستدامة ومشاركة المرأة في إدارة المجتمع المحلي. وأشارت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى أن البيانات ينبغي ألا تعكس نوع الوصول إلى الخدمات فحسب، بل أيضاً مستوى الخدمات التي يحصل عليها الناس. فعلى سبيل المثال، تُستخدم مؤشرات لقياس التقدم المحرز فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى الخدمة (هل يمكن للناس الوصول إلى خدمات للمياه والصرف الصحي قريبة من مكان عيشهم ومأمونة؟)، ومقبولية الخدمة (هل خدمات المياه والصرف الصحي مناسبة لاحتياجات الناس وسماتهم الثقافية؟)، فضلاً عن مبادئ حقوق الإنسان العامة الأخرى، مثل عدم التمييز وضمان المشاركة[36].

29- وسلطت أمثلة أخرى الضوء على حالاتٍ اعتُمد فيها نموذج إدارة الخدمات على نحو يراعي السياق الخاص للبلد. ففي كولومبيا، برزت الخدمات التي تديرها المجتمعات المحلية بوصفها

(34) انظر: Neil S. Grigg, "Service levels for the four billion people with piped water on premises", *Water International* vol. 43, No. 4 (2018), pp. 531–547; Sridhar Vedachalam and others, "Underreporting of high-risk water and sanitation practices undermines progress on global targets", *PloS One*, vol. 12, No. 5; and Emily Kumpel and Kara L. Nelson, "Intermittent water supply: prevalence, practice and microbial water quality", *Environmental Science & Technology*, vol. 50, No. 2, pp. 542–553.

(35) ورقة مقدمة من كوستاريكا.

(36) ورقة مقدمة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أنسب وسيلة للإمداد في المجتمعات الريفية. وتفيد الشبكة الوطنية للقنوات المائية المجتمعية في كولومبيا بوجود أكثر من 000 12 منظمة مجتمعية في البلد تسهر على تقديم خدمات المياه وفق نهج يقوم على مبادئ مثل إرساء الديمقراطية واللامركزية والعدالة الاجتماعية والبيئية[37].

30- وتوجد مبادئ توجيهية للمساعدة في تقييم أنسب نموذج للإدارة في سياق وضع معيّن. فعلى سبيل المثال، ترمي المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة ووتر إيد، على الرغم من أن موضوعها يقتصر على قطاع توزيع المياه عبر القنوات، إلى مساعدة صانعي القرار على اختيار أفضل نموذج لإدارة المياه الموزعة عن طريق القنوات في المناطق الريفية والبلدات الصغيرة. ويقيّم الدليل أفضل نمط إداري بحسب السياق المحدد، لا سيما في ضوء الجدوى التجارية، والتعقيد التقني والقدرات المحلية، والتشريعات واللوائح التنظيمية القطاعية. ويتيح مخطط إدارة الحمأة البرازية ومخطط تدفق الفضلات أداتين استخدمتهما منظمة ووتر إيد في بلدان مختلفة لتحليل نظم الصرف الصحي الموقعي في المجال الحضري واختيار النموذج الإداري الأكثر ملاءمة[38].

باء- القدرة على تحمل التكاليف

1- تقرير المقرر الخاص عن القدرة على تحمل التكاليف[39]

31- تتطلب القدرة على تحمل التكاليف، باعتبارها أحد معايير حقوق الإنسان، أن تكون مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية متاحة بتكلفة يمكن للجميع تحملها. ومنذ عام 2010، أُنجز الكثير من العمل فيما يتعلق بقياس القدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي. واقترح العديد من الباحثين أساليب لتقييم القدرة على تحمل التكاليف، بما في ذلك عن طريق تحديد سلة دنيا من الخدمات وتحليل نسبة نفقات الأسر المعيشية المخصصة لتلبية الاحتياجات الأساسية[40]. واستنتج المقرر الخاص، في ضوء الفجوات التي وقف عليها في الدراسات المتاحة عند تعيينه في عام 2014، أن ثمة فجوتين تتطلبان المزيد من البحث من منظور حقوق الإنسان. تتعلق الأولى بكيفية رصد القدرة على تحمل التكاليف كعنصر من عناصر حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي وبالعتبات التي يلزم تحديدها في هذا الصدد؟ ويلاحظ المقرر الخاص أن العتبة كانت تستند عادة إلى معيار حصة الدخل المخصصة ونسبتها المئوية، وهو ما اعتبره إفراطاً في التبسيط. وتتعلق الفجوة الثانية بتنفيذ تدابير وسياسات إجرائية لضمان وصول الفئات الهشة إلى الخدمات وحماية هذا الوصول من منظور القدرة المالية.

32- ويؤكد المقرر الخاص في تقريره عن إمكانية الوصول إلى الخدمات، أن نقطة الانطلاق، من منظور حقوق الإنسان، عند اتخاذ قرارات حكومية بشأن التمويل العام والسياسة العامة لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي تتمثل في اعتبار هذه الخدمات مطلباً يجب أن يكون في متناول الجميع. غير أنه من المستحيل وضع معيار لإمكانية تحمل التكاليف ينطبق بصفة عامة على الصعيد العالمي.

(37) ورقة مقدمة من Red Nacional de Acueductos Comunitarios de Colombia.

(38) ورقة مقدمة من منظمة WaterAid.

(39) A/HRC/30/39.

(40) Luis Andres and others, "Measuring the affordability of water supply, sanitation, and hygiene services: a new approach", *Water Economics and Policy* (2020); Ahmad Komarulzaman, Eelke de Jong and Jeroen Smits, "Hidden water affordability problems revealed in developing countries", *Journal of Water Resources Planning and Management*, vol. 145, No. 4 (2019); and Rita Martins and others, "Water affordability issues in developed countries – the relevance of micro approaches", *Utilities Policy*, vol. 43, part A, pp. 117–123.

وأي معيار من هذا القبيل سيكون اعتباطياً ولا يمكن أن يعكس التحديات التي يواجهها الناس في الممارسة العملية وفي السياق الذي يعيشون فيه، بما في ذلك فيما يتصل بمقدار ما يحتاجون إلى إنفاقه على السكن والغذاء وإعمال حقوق الإنسان الأخرى. فالقدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي تبقى شديدة الارتباط بالسياق، ومن ثم ينبغي للدول أن تحدّد معايير القدرة على تحمل التكاليف على الصعيد الوطني و/أو المحلي. وينص إطار حقوق الإنسان على معايير مهمة لهذا الغرض، لا سيما فيما يتصل بالمشاركة. ولضمان قدرة الجميع على تحمل التكاليف واستدامة النظام المعتمد، يجب على الدول أن تضع هياكل مناسبة للتسعير والتعريفات والإعانات. وتشمل الآليات التي تكفل القدرة على تحمل التكاليف في الممارسة العملية أدوات المالية العامة، والتدابير المحددة الأهداف، ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، ومخططات التعريفات، والإعانات. وينبغي أن يكون الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي في متناول الجميع، ومن ثم ينبغي أن تكون لدى الدول آليات لضمان القدرة على تحمل تكاليف تلك الخدمات. وعلاوة على ذلك، يمثّل الإجراء القاضي بوقف خدمات التزويد بالمياه بسبب عدم القدرة على الدفع انتهاكاً لحق الإنسان في المياه.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

33- يُقيَّم التقدم المحرز على أساس عنصرين، هما الآليات المنفّذة على وجه التحديد لضمان القدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي، والتدابير المحددة المتخذة لحظر وقف الخدمة بسبب عدم القدرة على الدفع. وتوضح الورقات التي وردت عدة تدابير نفذتها الدول لضمان القدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي. ففي مدينة مكسيكو، على سبيل المثال، يُطبّق نظام يكفل تمايز التعريفات المعمول بها بحسب المناطق: فكل حي (*منزانا*) يدفع تعريفة مختلفة حسب مؤشره التنموي، الذي يُحسب على أساس معدل التهميش، والدخل، وقيمة العقارات[41]. وهذا يعني أن الأسر التي تعيش في أحياء ذات مستوى تنموي منخفض تدفع أقل.

34- ومن التدابير الأخرى المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف تقديم الإعانات إلى الفئات الأكثر هشاشة. ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، ينص القانون رقم 2726 لعام 1961 على ضرورة تحديد التعريفات وفق مبدأ العدالة الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الموارد، وهو ما يتجسد في نظام للدعم المتبادل (من خلال التعريفات) بين من لديهم قدرة أكبر على الدفع ومن لا يستطيعون دفع التكلفة الكاملة للخدمة[42]. وإضافة إلى الدعم المتبادل، يوجد في كوستاريكا أيضاً نظام وطني للإعانات الموجهة الخاصة باستهلاك خدمات المياه والصرف الصحي، وهو نظام محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 39757 لعام 2016. وتحصل الأسر المعيشية التي يُحدد أنها تعيش في حالة فقر على إعانة تبلغ نسبتها 50 في المائة من تكلفة كمية من المياه تصل إلى 15 متراً مكعباً في الشهر، في حين تحصل الأسر التي تكون في حالة فقر مدقع على إعانة قدرها 100 في المائة من هذه التكلفة في الشهر. وتُنقّح كمية الاستهلاك وقوائم الأسر المعيشية المستفيدة من الدعم بصورة دورية. وفي بلدان أخرى، تُقدم الإعانات بالاستناد حصراً إلى دخل الأسرة المعيشية[43]. ولمساعدة الأسر المعيشية الأكثر هشاشة على تحمل التعريفات المعمول بها، تقدم حكومة سنغافورة مساعدة اجتماعية عن طريق قسائم سنوية، تتراوح قيمتها بين 40 و120 دولاراً، وتستفيد منها الفئات التي تعيش في مساكن عامة. وفي سلوفينيا،

(41) ورقة مقدمة من المكسيك.

(42) ورقة مقدمة من كوستاريكا.

(43) ورقة مقدمة من سنغافورة.

ثمة إجراء يسمح للبلديات بدعم تكلفة الخدمات عن طريق تقديم إعانات من ميزانية البلدية إلى الأسر المعيشية التي تواجه حالة من الحرمان الاقتصادي (بسبب البطالة مثلا)[44].

35- وفيما يتعلق بوقف خدمة التزويد بالمياه، اتخذت عدة دول تدابير تحظر بموجبها صراحة إجراءات وقف الخدمة. وفي الآونة الأخيرة، وبسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصدرت الجهة الوطنية التي تسهر على توزيع المياه في كوستاريكا التوجيه GG-2020-01225، الذي يلغي جميع تدابير وقف خدمات المياه والصرف الصحي بسبب عدم الدفع (من 20 آذار/مارس حتى إشعار آخر)[45]. وفي أمثلة أخرى، نُفذت تدابير لحظر وقف الخدمة وضمان توفير مستويات دنيا من المياه. وفي بولندا، يسمح القانون المتعلق بالإمدادات المائية الجماعية وبجمع مياه الصرف الصحي بوقف الخدمة في حالة عدم الدفع، إلا أن هذا القانون يُلزم المرافق العامة بتزويد المستخدمين بمصدر بديل للمياه[46]. وهناك طريقة أخرى تُتّبع في كولومبيا لمعالجة مسألة وقف الخدمة بسبب عدم القدرة على الدفع، إذ تعمل النظم التي تديرها المجتمعات المحلية وفق مبدأ التضامن والتبادل[47]، مما يعني أن المجتمعات المحلية يمكنها أن تقدم مساهمات مالية وعينية على السواء مقابل تلقي الخدمات. فعلى سبيل المثال، لا تُعلّق الخدمة في حالة عدم دفع المبلغ المستحق، لكن تُطلب المساهمة بعمل، مثل الدعم في المهام الإدارية أو الصيانة.

جيم- تنظيم الخدمات

1- تقرير المقرر الخاص بشأن تنظيم الخدمات[48]

36- منذ عام 2010، أصبح هناك اعتراف متزايد بأهمية تهيئة البيئة التمكينية - أي الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية والتنظيمية — اللازمة للإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي. ويشكل التنظيم، على وجه الخصوص، جزءاً أساسياً من التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن يسهم تنظيم الخدمات في الإعمال التدريجي لحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي. غير أن المقرر الخاص لاحظ أن تنظيم خدمات المياه والصرف الصحي يستند أساساً إلى التنظيم الاقتصادي وأن أهدافه وأنشطته ومعاييره قلما تُستمد من إطار حقوق الإنسان.

37- ويمكن أن يتّخذ التنظيم أشكالاً عديدة، لكل منها قدرة متفاوتة على كفالة الامتثال لحقوق الإنسان. وفي التقرير المتعلق بتنظيم الخدمات، استكشف المقرر الخاص التمييز بين خطوة إدراج حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي إدماجاً كاملاً في الإطار التنظيمي وخطوة الاكتفاء باختيار بعض الجوانب المنتقاة من تلك الحقوق للامتثال لها. ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية للتنظيم في وضع معايير أداء من منظور حقوق الإنسان بدلاً من وضعها من منظور اقتصادي. وبصرف النظر عن الهيئة التي تضطلع بالمهام التنظيمية، ينبغي أن تعكس هذه المعايير المضمون المعياري لحقوق الإنسان فيما يتصل بخدمات المياه والصرف الصحي وأن تعطيها معنى عملياً من حيث توافر الخدمة، وإمكانية الوصول إليها، وجودتها وسلامتها، والقدرة على تحمل تكاليفها، ومقبوليتها، واحترامها للخصوصية والكرامة. ومع أن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يدعو إلى اختيار إطار تنظيمي معين، فمن الضروري، من منظور حقوق الإنسان، أن يكون القائمون بوظائف تنظيمية في

(44) ورقة مقدمة سلوفينيا.

(45) ورقة مقدمة من كوستاريكا.

(46) انظر أيضاً الورقة المقدمة من بولندا.

(47) ورقة مقدمة من Red Nacional de Acueductos Comunitarios de Colombia.

(48) A/HRC/36/45.

منأى عن ضغوط تفرضها مصالح غير مشروعة، وأن تكون الأهداف الرئيسية للتنظيم متوافقة مع إطار حقوق الإنسان.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

38- أنشأت عدة دول هيئة أو إطاراً لتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي. لكن نظراً إلى أن هذه الأطر التنظيمية تولي الأولوية في معظم الأحيان للمنظور الاقتصادي، رُكِّز في المعايير المستخدمة لتحديد التقدم على مسألة إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في تنظيم خدمات المياه والصرف الصحي. وعلى وجه التحديد، يركّز في هذا الصدد على تقييم استقلالية الهيئة التنظيمية وتوافقها التام مع إطار حقوق الإنسان. ومن الصعب إيراد أمثلة محددة تكون فيها الأطر أو الهيئات التنظيمية متسقة تماماً مع إطار حقوق الإنسان. ومع ذلك، ثمة هيئات تنظيمية في بعض الدول تراعي بعض عناصر حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي.

39- ومن الأمثلة على ذلك مكتب مراقب المرافق الصحية الأساسية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهو هيئة تنظيمية تعمل بموجب القانون رقم 2066 لعام 2000، الذي يحدد الإطار المؤسسي والتنظيمي لخدمات المياه والصرف الصحي[49]. وتضطلع هذه الهيئة بالإشراف على عمل مقدمي الخدمات، والتوصية بتعريفات تطبق في مختلف البلديات، وفرض الجزاءات على مقدمي الخدمات في حالات عدم الامتثال. وفيما يتعلق بتحديد التعريفات، يتعين على الهيئة التنظيمية أن تأخذ في الاعتبار عدة مبادئ، بعضها يتماشى مع إطار حقوق الإنسان، مثل: التضامن (يجب أن يتوزع هيكل التعريفات بحيث تأخذ الأسعار في الاعتبار قدرة مختلف المستعملين على الدفع)، وعدم التمييز (يجب أن تُطبق نفس الأسعار على جميع المستعملين المندرجين في نفس الفئة التعريفية)، والتبسيط (يجب أن تُصاغ التعريفات بطريقة يسهل فهمها وتطبيقها والتحقق منها)، والشفافية (يجب أن يكون هيكل التعريفات واضحاً ومتاحاً لجميع الأطراف المشاركة في الخدمة). ومن الأمثلة الأخرى هيئة تنظيم الخدمات العامة في كوستاريكا، التي عُيِّنت بوصفها الهيئة التنظيمية لجميع الخدمات العامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، وفقاً للقانون رقم 1996/7593[50]. وتضطلع هذه الهيئة بمسؤولية وضع التعريفات ورصد امتثال الخدمات المقدمة نوعاً وكما وفيما يتصل بالاستمرارية والموثوقية. وفي هذه الحالة، تحدَّد التعريفات بموجب مبادئ الإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية والكفاءة الاقتصادية، ودون إعاقة الجدوى المالية لمقدمي الخدمات.

40- وإضافة إلى ذلك، اتُّخذت خطوات لتحديد وتنظيم مقدمي الخدمات غير الرسميين من أجل إخضاعهم للمساءلة. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تعمل سلطة الرقابة الاجتماعية المعنية بخدمات المياه والصرف الصحي على تحديد وتقييم مقدمي الخدمات غير الرسميين، لا سيما فيما يتصل بإدارة الحمأة البرازية، وذلك بغية وضع استراتيجيات تصب في التنظيم الرسمي للقطاع ومراقبته[51].

(49) ورقة مقدمة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(50) ورقة مقدمة من كوستاريكا.

(51) ورقة مقدمة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

دال- مبدأ المساءلة

1- تقرير المقرر الخاص بشأن المساءلة[52]

41- مبدأ المساءلة في قطاع المياه والصرف الصحي مبدأ رئيسي اكتسب زخماً في الآونة الأخيرة. وقد استُشف تطور الالتزام بالمساءلة في هذا القطاع من التقارير القطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب. فعلى سبيل المثال، أشار ما يقرب من نصف البلدان الـ 75 المجيبة في عام 2011 إلى أنها تستخدم عمليات الاستعراض الدوري كوسيلة لمساءلة الحكومات عن تحقيق النتائج المتوقعة[53]. وفي عام 2019، أفاد أكثر من ثلثي البلدان المجيبة البالغ عددها 115 بلداً بأنها أجرت استعراضات قطاعية مشتركة للمياه والصرف الصحي، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تنقيح السياسات الوطنية وتحديد أولويات جديدة[54].

42- وإضافة إلى ذلك، يدل تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بموضوع المساءلة وعملها في هذا الصدد على أهمية هذا المبدأ. فعلى سبيل المثال، تركز شبكة النزاهة المائية على تعزيز أربعة عناصر للنزاهة المائية، هي الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، ومنع الفساد. وفي عام 2015، وضعت الشبكة دليلاً تدريبياً بشأن النزاهة المائية سلطت فيه الضوء على أهمية توضيح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة والفصل فيما بينها من أجل تعزيز المساءلة والشفافية. ونُظِّمت مؤخراً حملة تحت شعار "طالب بحقوقك المائية" (#ClaimYourWaterRights)، بمبادرة من منظمة القضاء على الفقر المائي، رُكِّز فيها على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مساءلة الجهات الفاعلة في قطاع المياه والصرف الصحي.

43- وعلى الرغم من تركيز الاهتمام على مبدأ المساءلة، لاحظ المقرر الخاص أن هذا المبدأ يُساء فهمه في كثير من الأحيان في الأوساط المعنية بالمياه والصرف الصحي والسلامة الصحية. ويرى المقرر الخاص أن من الأهمية بمكان ترجمة هذا المفهوم بما يتجاوز دائرة حقوق الإنسان ويتيح فهمه وتطبيقه ضمن الواقع المعيش لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وكان المقرر الخاص قد أبرز، في بداية فترة ولايته، إمكانية إحراز تقدم مهم في إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي عن طريق ضمان الاعتراف بهما صراحة في التشريعات الوطنية ووضع سياسات ولوائح تنظيمية وأطر للميزنة تراعي تلك الحقوق. ومن شأن تضمين التشريعات الوطنية بصورة صريحة حقَّ الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي أن يؤدي دوراً أساسياً في مساعدة الأفراد والجماعات على المطالبة بتلك الحقوق ومساءلة الحكومات عنها[55].

44- وقد بيّن المقرر الخاص في تقريره مبدأ المساءلة مع مراعاة التعقيدات المرتبطة بالجهات الفاعلة في قطاع المياه والصرف الصحي. ويؤدي الاعتماد على الإطار التقليدي لحقوق الإنسان المرتكز على الدولة، في ظل السمات المميِّزة لقطاع المياه والصرف الصحي، إلى وجود ثغرات في آليات المساءلة المتاحة فيما يتصل بمحاسبة الجهات الفاعلة من غير الدول. ففي الحالات التي يتأثر فيها حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي، قد لا يتسنى دائماً بوضوح تحديد الجهة التي يمكن أن يعزى الأمر إلى إجراء صادر عنها، أو سبب اتخاذ مثل هذا الإجراء، أو كيفية إنفاذ الجزاءات اللازمة في حق من

(52) A/73/162.

(53) انظر: www.un.org/waterforlifedecade/pdf/glaas_report_2012_eng.pdf.

(54) انظر: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/326444/9789241516297-eng.pdf?ua=1.

(55) A/HRC/30/39/Add.1، الفقرة 7.

تسببوا في الضرر، أو كيفية معالجة الوضع. وعلاوة على ذلك، أضعفت العولمة والموجة الليبرالية الجديدة دور الدولة في توفير وتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي، كما أن اختلال توازن القوى قد أثر أحياناً على ممارسة حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. ويثير ذلك تساؤلات بشأن التنظيم الفعال لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص، ويطرح تحديات أمام آليات المساءلة، لا سيما بالنظر إلى أن تلك الخدمات تقدم من خلال نظام احتكار طبيعي يقوم على مزود واحد في منطقة معيّنة. ومن السمات الفريدة الأخرى لقطاع المياه والمرافق الصحية الاستعانة على نطاق واسع بمقدمي خدمات غير رسميين، وهي فئة غير منظمة تعمل دون ترخيص، ومن ثم لا يمكن مساءلتها. وفي ظل هذه الخلفية، تناول المقرر الخاص مفهوم المساءلة من خلال نهج ثلاثي الأبعاد: يجب أن تكون للأطراف الفاعلة المشاركة في توفير وتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي مسؤوليات ومعايير أداء محددة بوضوح؛ ويجب على الجهات الفاعلة أن تكون محكومة بتقديم توضيحات وتبريرات لأعمالها وتقاعسها وقراراتها إلى السكان المتأثرين (الأدوار والمسؤوليات)، مما يعني ضمناً الوصول إلى المعلومات بطريقة شفافة وإتاحة مساحات للتحاور بين الجهات الفاعلة والأشخاص المتأثرين (تحمُّل المسؤولية)؛ وينبغي وضع آليات للإشراف على امتثال الجهات الفاعلة للمعايير المعمول بها وضمان ذلك، وفرض الجزاءات اللازمة، وضمان اتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح والانتصاف (إمكانية الإنفاذ).

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

45- استندت معايير تقييم التقدم المحرز إلى الأبعاد الثلاثة للمساءلة التي أوضحها المقرر الخاص في تقريره المذكور أعلاه وهي: الأدوار والمسؤولية؛ وتحمُّل المسؤولية؛ وإمكانية الإنفاذ.

46- وهناك أمثلة مختلفة على الأطر القانونية التي توضح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على سبيل المثال، يحدد القانون رقم 2066 لعام 2000 صلاحيات والتزامات مختلف الجهات الفاعلة في القطاع، بما في ذلك المؤسسات العامة (وزارة الإسكان والخدمات الأساسية، ووزارة التنمية المستدامة والتخطيط، والمقاطعات والبلديات)، والجهة التنظيمية (مكتب مراقب المرافق الصحية الأساسية)، ومقدمو الخدمات من القطاعين العام والخاص[56]. فعلى سبيل المثال، تتولى وزارة الإسكان والخدمات الأساسية، من بين ما تضطلع به من أدوار، مسؤولية صياغة وتنفيذ سياسات لتقديم الخدمات، ووضع الإطار التنظيمي، وصياغة السياسات المالية اللازمة لتطوير الخدمات واستدامتها. وفي سلوفاكيا، يحدد القانون رقم 442 لعام 2002 صلاحيات والتزامات الهيئات الإدارية العامة لقطاع الإمداد بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك وزارة البيئة ومكاتب المقاطعات والبلديات[57].

47- وفيما يتعلق بتعزيز البعد المتعلق بتحمل المسؤولية، يوجد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات إجراء للرقابة العامة يسري على جميع السلطات العامة، بما فيها السلطات المعنية بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي، لضمان تحملها لمسؤوليتها إزاء المواطنين[58]. ووفقاً لهذه العملية، يُطلب من السلطات العامة (مرتين في السنة على الأقل) تجميع معلومات عن خططها وإجراءاتها، وعرضها على المجتمع المدني في سلسلة من جلسات الاستماع العامة. وتهدف هذه الجلسات إلى تيسير الحوار بين المجتمع المدني والسلطات العامة، لا سيما فيما يتعلق بتقييم النتائج والتوصية بالأولويات المقبلة. وفي بلدان أخرى، اتُّخذت خطوات لتهيئة بيئة مواتية لتحمل المسؤولية، لا سيما لتمكين الأفراد من محاسبة

(56) انظر أيضاً الورقة المقدمة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(57) انظر أيضاً الورقة المقدمة من سلوفاكيا.

(58) ورقة مقدمة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

الجهات الفاعلة. وفي تيمور – ليشتي، شجعت منظمة ووتر إيد على استخدام بطاقات مجتمعية لتقييم الأداء كوسيلة للتدقيق المجتمعي، بهدف تحسين فهم الخدمات التي يحق للمستعملين من أفراد المجتمعات المحلية الحصول عليها، وبالتالي مساعدتهم على محاسبة مقدمي الخدمات[59].

خامساً– حقوق الإنسان والنهج الذي يركّز على الناس

48– يتقاطع النهج القائم على حقوق الإنسان مع النهج الذي يركّز على الناس في جعل أصحاب الحقوق وحماية هذه الحقوق في صلب الجهود المبذولة. وفيما يتعلق بالبعد الثالث، أي البعد الذي يركز على الناس، أولى المقرر الخاص اهتمامه على وجه التحديد لفئات معيّنة تتأثر بعدم كفاية خدمات المياه والمرافق الصحية، مثل النساء والفتيات؛ والأشخاص الذين ليس لهم مأوى؛ والمشردين قسراً، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً.

ألف– نوع الجنس

1– تقرير المقرر الخاص عن المساواة بين الجنسين[60]

49– سلّط اعتمادُ أهداف التنمية المستدامة مزيداً من الضوء على الفجوات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تواجهها النساء والفتيات. ويتضمن الهدف 6، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، أهدافاً لتعميم وصول الجميع على قدم المساواة إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة، ويقر صراحة بأهمية إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات في تحقيق إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة. وأدى هذا الاهتمام إلى تزايد الدعوات إلى تقديم بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس بشأن قطاع المياه والصرف الصحي، لتوثيق الأعباء الواقعة على النساء والفتيات ومعالجتها. وقد سبق للتحليل الوارد في تقارير المرأة في العالم، التي تصدر في كل خمس سنوات منذ عام 1990، أن أكد أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في جوانب حاسمة من الحياة، وأحدها هو الوصول إلى المياه والصرف الصحي[61]. وفي عام 2015، وضع البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية مجموعة أدوات متعلقة بالبيانات المائية المصنفة حسب نوع الجنس، وهي مصممة لمساعدة صانعي القرار على اعتماد سياسات وبرامج مائية تستند إلى البيانات وتعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين في هذا القطاع[62].

50– وكان موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين، في وقت تعيين المقرر الخاص، مسألة مهمة مطروحة على جدول أعمال المجتمع الدولي، ومع ذلك لم تُستكشف مسألة المساواة بين الجنسين في مجال خدمات المياه والصرف الصحي بصورة تامة من منظور إطار لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لاحظ المقرر الخاص استمرار وجود ثغرات لم تُتناول فيما يتعلق بجملة أمور منها النظافة الصحية وقت الطمث وإمكانية وصول المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى المياه والصرف الصحي.

(59) ورقة مقدمة من WaterAid.

(60) A/HRC/33/49.

(61) انظر: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/products/worldswomen/.

(62) انظر: www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/water/wwap/water-and-gender/methodology-indicators-and-toolkit/.

51- وأوجز المقرر الخاص، في تقريره لعام 2016 عن المساواة بين الجنسين، عدة مجالات تتطلب اهتماماً خاصاً من أجل منع أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المياه والصرف الصحي ومعالجتها. وأكد أن الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين في التمتع بحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي معقدة وتتوقف على السياق. ولذلك، يتطلب إحراز تقدم صوب تحقيق المساواة الجوهرية في الوصول إلى المياه والصرف الصحي اتخاذ إجراءات عامة على مختلف الجبهات. ويجب على الدول أن تضع وتنفذ سياسات وميزانيات ولوائح تنظيمية تراعي المنظور الجنساني وتلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. ويقتضي تحقيق المساواة الجوهرية التصدي للظروف الجنسانية المحددة التي تشكل عقبات أمام إعمال تلك الحقوق لفائدة النساء والبنات في الواقع العملي. ويشمل ذلك دعم وتطوير نُهج تدحض الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية والأنماط التي تسود داخل الأسر المعيشية وتتسبب في هذه الحواجز. وبالمثل، لأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين تأثير لا مفر منه على التمتع بالحق في المياه والصرف الصحي. وأي نهج يُتّبع من أجل التغلب على التفاوتات الجنسانية فيما يتصل بالحق في المياه والحق في الصرف الصحي يجب بالتالي أن يلبي الاحتياجات الاستراتيجية للنساء، بما فيها القضاء على القوالب النمطية الجنسانية الضارة، إلى جانب اتخاذ تدابير تركز على تلبية الاحتياجات الملموسة للنساء مثل الوسائل المناسبة المتعلقة بالنظافة في فترة الطمث.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

52- المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، ومع ذلك يُلاحظ في جميع البلدان وجود تفاوتات بين الرجال والنساء وتفاوتات قائمة على أساس الهوية الجنسانية. وينطوي قطاع المياه والصرف الصحي على ضروب متجذرة من عدم المساواة بين الجنسين، وتتطلب تسويتها معالجة الأنماط الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على التمييز. ومن ثم، يشمل تقييم التقدم المحرز التركيز بصورة محددة على التدابير المنفذة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

53- وقد أوضحت عدة ورقات التدابير المتخذة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي وكفالة الوصول إليهما، لا سيما من خلال مبادئ توجيهية تراعي الاعتبارات الجنسانية في خدمات المياه والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، تتضمّن الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والمجتمعات الصغيرة التي اعتُمدت في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في عام 2016 منظوراً جنسانياً يُتقيَّد به في جميع مشاريع المياه والصرف الصحي، وتُرجم هذا النهج إلى عدة مبادئ توجيهية[63]. فعلى سبيل المثال، يُشار إلى المبادئ التوجيهية لعام 2016 المتعلقة بتنفيذ التدخلات المركّزة على الجوانب الجنسانية، التي تحث على تنمية القدرات المؤسسية للمرأة على وجه التحديد من أجل كفالة الإدارة المستدامة لخدمات المياه والصرف الصحي، وبالتالي التغلب على الفجوات بين الجنسين. وصدر مؤخر المبدأ التوجيهي التنفيذي لعام 2019 الخاص بمشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، وهو مبدأ يحدد سلسلة من الإجراءات التي تتناول جميع مراحل دورة المشاريع، بما في ذلك فيما يتصل بالشق التقني والاجتماعي والمؤسسي. ومن الأمثلة الأخرى المذكرة التوجيهية التي أصدرتها فنلندا في عام 2015 بشأن تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي[64]، وهو نهج يشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني كهدف محوري يشمل عدة قطاعات. ويشير الدليل إلى أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة التي يضطلع بها كل من المرأة

(63) ورقة مقدمة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(64) ورقة مقدمة من فنلندا.

والرجل في سياقات معيّنة والعلاقات التي تربط بين هذه الأدوار وإمكانية الوصول إلى السلطة والموارد وصنع القرار. فعلى سبيل المثال، قدمت فنلندا، في المشروع المجتمعي المعجل للمياه والصرف الصحي والنظافة للجميع، الذي يُنفّذ في إثيوبيا، الدعم لوضع دليل لمعالجة القضايا الجنسانية يتناول الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى المياه والصرف الصحي، وبإمكانية الحصول على المعلومات والمشاركة، واتخاذ القرارات، والتمكين الاقتصادي، وتنمية القدرات. ويشرح الدليل أيضاً كيفية معالجة القضايا الجنسانية في جميع مراحل دورة مشاريع الإدارة المجتمعية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من مرحلة تحديدها وتصميمها إلى مرحلة الرصد والتقييم.

54- ووضعت منظمة ووتر إيد أيضاً سلسلة من المبادئ التوجيهية لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في برامج المياه والصرف الصحي[65]. فعلى سبيل المثال، يُركّز الدليل الذي وضعته المنظمة في تيمور - ليشتي بشأن الجوانب الجنسانية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على تيسير الحوار المجتمعي بشأن القضايا الجنسانية، ويهدف إلى تعميق فهم المجتمع لحقوق المرأة والرجل ودعم المجتمع المحلي في تحقيق تغييرات إيجابية نحو المساواة بين الجنسين. وتسهم باقة نصائح النظافة الصحية في فترة الطمث التي أعدّتها منظمة ووتر إيد في تقديم الإرشاد اللازم لبناء كفاءة وثقة العاملين في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والقطاعات الأخرى لتمكينهم من المشاركة في جهود التوعية المتعلقة بنظافة الطمث.

باء- الأشخاص المشردون قسراً

1- تقرير المقرر الخاص عن الأشخاص المشردين قسراً[66]

55- شهدت أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً والسكان النازحين تزايداً كبيراً منذ عام 2010. واستناداً إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أدت الأزمة في الجمهورية العربية السورية إلى نزوح أكثر من 5,5 ملايين لاجئ سوري (منهم 000 285 شخص يعيشون في مخيمات للاجئين) منذ عام 2015؛ وفي نيجيريا، تسبب تمرد بوكو حرام، منذ عام 2014، في نزوح أكثر من 2,4 مليون شخص، يوجد منهم أكثر من 000 290 لاجئ في البلدان المجاورة؛ وفرّ أكثر من 000 710 لاجئ من الروهينغا إلى بنغلاديش منذ عام 2017[67]. وإضافة إلى ذلك، يعيش عدد كبير من اللاجئين في مجتمعات مضيفة وفي مواقع خارج حدود المخيمات. وقد أدى هذا الارتفاع في عدد المشردين قسراً إلى مزيد من المناقشات بشأن التحديات والاستجابات المرتبطة بالوصول إلى المياه والصرف الصحي.

56- ونظراً إلى تزايد عدد المشردين قسراً في جميع أنحاء العالم، قدم المقرر الخاص تقريراً مواضيعياً ركّز على حقوق هؤلاء الأشخاص في الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، لا سيما الأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون وملتمسو اللجوء والمهاجرون الذين هم في حالة هشاشة، أثناء وجودهم في الطريق، وعلى الحدود، وفي مواقع الاستقبال، وعند بلوغ الوجهة المقصودة. ويُبرز المقرر الخاص في التقرير أن الأشخاص المشردين قسراً هم أصحاب حقوق يحق لهم التمتع بالوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الكافية، وأنهم ليسوا مجرد متلقين للمعونة. ولا يجوز للبلدان المستقبلة أن تبرر فرض قيود على التمتع بالمضمون الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحجة

(65) ورقة مقدمة من WaterAid.

(66) A/HRC/39/55.

(67) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، Operational Portal: Refugee Situations. متاح في: https://data2. unhcr.org/en/situations. (اطُّلع عليه في 17 تموز/يوليه 2020).

نقص الموارد. وعلى الدول المتقدمة اقتصادياً، فضلاً عن غيرها من الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة، التزامات ومسؤوليات دولية تقتضي ضمان مستوى أساسي من الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي. وليس ثمة أي مبرر يخوّل الدول أن تلجأ إلى تزويد الأشخاص المشردين قسراً بخدمات دون المستوى المطلوب في مجال المياه والصرف الصحي كوسيلة لتقييد دخولهم إلى أراضيها أو لردعهم عن البقاء.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

57- أعرب المقرر الخاص عن انشغاله بوجود نظرة كثيراً من تختزل الأشخاص المشردين في كونهم متلقين للمعونة وبمسألة اكتفاء الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية بتطبيق نهج يقوم على الإنفاذ السريع لمساعدة "الإنقاذ" دون تحديد إطار زمني للتحرك نحو الإعمال التدريجي لحقوق المشردين أو دون كفالة المشاركة الواجبة للأشخاص المتأثرين. وفي ضوء هذا الشاغل، يركز تقييم التقدم المحرز على معيارين. يتعلق المعيار الأول بالتدابير المتخذة لضمان تمتع الأشخاص المشردين قسراً، أثناء عبورهم أو عند وصولهم إلى وجهتهم، بالحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي، وفق نفس الشروط التي تُكفل لرعايا الدول المعنية، بصرف النظر عن وضعهم القانوني ووثائقهم. ويتعلق المعيار الثاني بكيفية ضمان الدول والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الوصولَ الفوري إلى الحد الأدنى الأساسي من المياه وخدمات الصرف الصحي وفق نهج خال من التمييز في حالات الطوارئ.

58- ولم تحدد الورقات الواردة أي تدابير تتناول وتضمن حق المشردين قسراً في المياه وحقهم في خدمات الصرف الصحي، كما لم يُشَر إلى أي أمثلة محددة تدل على إحراز تقدم، وفقاً للمعيارين المذكورين أعلاه. غير أن مثالاً واحداً على الأقل أظهر الجهود التي تبذلها دولة لإدراج موضوع المياه والصرف الصحي في الخطط الوطنية التي تعالج حالات الطوارئ. ففي المكسيك، اعتمدت اللجنة الوطنية للمياه تدابير مختلفة لضمان الوصول الفوري إلى المستويات الدنيا الضرورية من خدمات المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ[68]. فعلى سبيل المثال، تسمح القواعد التشغيلية الجديدة للبرنامج الخاص بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي والمرافق الصحية بتوجيه موارد إلى البلديات التي يوجد فيها خطر داهم يهدد صحة الناس أو سلامتهم. ويتيح ذلك إمكانية الاعتماد على البرنامج في دعم مشاريع وأنشطة وإجراءات في حالات الطوارئ، ومن ذلك مثلاً تغطية النفقات المتصلة بتقديم خدمات استعجالية في مجال المياه والصرف الصحي.

جيم- مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية

1- تقرير المقرر الخاص عن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية[69]

59- وسّع اعتمادُ أهداف التنمية المستدامة المنظور المتعلق بسبل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وإتاحة مرافقها، وهو ما استدعى بحث مسألة الحصول على هذه الخدمات في البيئات غير المنزلية، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية وأماكن العمل. وبناء على ذلك، وسّع برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف المعني بإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية قاعدة بياناته العالمية لتشمل موضوع الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي

(68) ورقة مقدمة من المكسيك.

(69) A/HRC/42/47.

والنظافة الصحية في بعض الأوساط المؤسسية. ومع ذلك، يُشار إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية ركّزت على الأسر المعيشية وأماكن العمل والمؤسسات بشكلها الرسمي، تاركة فجوة في تناول مسألة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في السياقات التي تتجاوز تلك المجالات، لا سيما الأماكن العامة.

60- وعلى الصعيد الوطني، تركز سياسات المياه والصرف الصحي أساساً على تحسين وصول الأسر المعيشية إلى هذه الخدمات، وهو ما قلّص بقدر كبير هامش الاعتراف بأهمية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في مجالات كثيرة خارج نطاق الأسر المعيشية. غير أن المقرر الخاص قابل خلال زياراته الرسمية العديد من الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية الذين تتجاوز حاجتهم إلى الوصول إلى المياه والمرافق الصحية دائرة الأسرة المعيشية وتتأثر حياتهم سلباً عندما تكون هذه المرافق غير كافية. وفي ضوء حاجة الناس الواضحة إلى الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي خارج نطاق المنزل، ونظراً إلى ما يقع على الدول من التزام حيال الجميع باحترام حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي وحمايته وإعماله، قد يؤدي تجاهل هذه الاحتياجات إلى ثغرة في مجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، أوضح المقرر الخاص في تقريره الحاجة الحيوية إلى إيلاء مزيد من الاعتبار إلى مجالات الحياة التي تتجاوز نطاق الأسرة المعيشية.

61- ويشكّل الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في العديد من مجالات الحياة خارج نطاق الأسرة المعيشية عنصراً أساسياً من عناصر التمتع بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. ومع ذلك، كثيراً ما تُهمل بصورة واضحة مسألة توفير وتعزيز هذه الخدمات الحيوية في تلك الأماكن. وغالباً ما تكتفي التشريعات والسياسات المحلية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بالتركيز فقط على تحسين الوصول إلى الخدمات على مستوى الأسرة المعيشية، وقلما تكون المجالات الواقعة خارج نطاق الأسرة المعيشية موضع اهتمام يُذكر من جانب الحكومات الوطنية أو المحلية أو مقدمي الخدمات أو الجهات التنظيمية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان وتؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأشخاص الذين ليس لهم مأوى. وفي هذه الحالات، يؤدي انتهاك الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي إلى انتهاك العديد من الحقوق الأخرى ذات الصلة. وعدم اضطلاع الدول بتضمين سياساتها وخططها مسألة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في الأماكن العامة وفي مجالات الحياة الأخرى خارج نطاق الأسر المعيشية يتعارض أيضاً مع الالتزام الذي تعهدت به إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهذه الأماكن، التي يمكن للجميع الوصول إليها، هي شريان حياة للعديد من الناس، ويجب بالتالي أن تولى الاعتبار الواجب في سياسات الدول المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وهذا يتطلب اتخاذَ إجراءات منسقة بين الحكومات الوطنية والمحلية ومقدمي الخدمات والجهات التنظيمية من أجل التغلب على الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات والاضطلاعَ بتحديد واضح لأدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم هذه الخدمات.

2- التقدم المحرز منذ عام 2010

62- على الرغم من أن التزام الدول باحترام حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي وحمايتهما وإعمالهما يشمل جميع الأشخاص دون تمييز، اكتست السياسات والممارسات الوطنية في مجال الإعمال التدريجي لهذين الحقّيْن طابعاً يقتصر، بصورة كلية أو في أغلب الأحيان، على تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات داخل الأسر المعيشية بشكلها الرسمي. ويركز تقييم التقدم المحرز منذ عام 2010 على تناول هذه الثغرة، أي بحث مدى وجود تدابير محددة على الصعيد الوطني – مثل السياسات والخطط والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ – تراعي

بصورة محددة إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي في سياق مجالات الحياة الأخرى خارج نطاق الأسرة المعيشية، لا سيما في الأماكن العامة.

63- وفي حين لم تُحدِّد الورقات الواردة أي تدابير ملموسة متّخذة بشأن إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة، ثمة مبادئ توجيهية وتوصيات تتناول كيفية تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة ووتر إيد مجموعة من المبادئ التوجيهية التقنية الموجهة إلى السلطات المحلية ومقدمي الخدمات تتعلق بتصميم المراحيض المؤسسية والعامة وتشييدها وصيانتها (على سبيل المثال، في الأسواق ومحطات القطارات والحافلات والحدائق العامة والمواقع الدينية والمناطق التي يزورها الأشخاص الذين ليس لهم مأوى). وعلاوة على ذلك، ثمة أيضاً دليل بشأن المراحيض العامة والمجتمعية المواتية للإناث، وضعته أيضاً منظمة ووتر إيد، وهو يصف ويوضح السمات الأساسية (والمحبذة) التي تجعل المراحيض العامة ملائمة للإناث[70].

سادساً- ملاحظات ختامية

64- سعى المقرر الخاص خلال فترة ولايته إلى تقديم تحليل شامل تناول فيه مواضيع ومبادئ وممارسات رئيسية، متوخياً أن يُشكِّل التحليل أساساً لإقامة حوار فعال مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الإشكالات الأساسية المتصلة بالقضاء على أوجه عدم المساواة في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي وإعمال حق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي[71]. ويتضمن هذا التقرير، المندرج ضمن آخر العروض التي قدمها المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان، توضيحاً لسبل تصبّ في ترجمة الجوانب التي تناولتها التقارير المواضيعية إلى واقع عملي، كما يتطرق إلى موضوع الثغرات المستخلصة.

65- ويبيّن المقرر الخاص في التقرير أن إعمال حق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي يشكِّل مسعى مستمراً ودائماً وأن إحراز التقدم في عناصر هذين الحقّين يختلف باختلاف السياق. وعلى غرار ما أشار إليه المقرر الخاص في كثير من الأحيان طوال فترة ولايته، يمكن القول إن "الكأس نصف فارغة ونصف ممتلئة في الوقت ذاته". وبالمثل، قد تكون وتيرة التقدم المحرز في إعمال الحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي منذ عام 2010 بطيئة، لكن قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في عام 2010 شكّلت نقطة بدء أتاحت إطلاق بعض المبادرات وألهمت عدة تطورات مبتكرة. وعلى الرغم من هذه التطورات، من اللازم أن تبذل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مزيداً من الجهود للتعجيل بإدماج السكان الأكثر تهميشاً في الوصول إلى مستوى كاف من خدمات المياه والصرف الصحي. وتمثّل الالتزامات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المتخذة بموجب خطة عام 2030 دافعاً لعدم ترك أي كان خلف الركب، لكنها لن تكفي إذا ما اكتفت الدول بتناول الأهداف والغايات من المنظور الكمي فقط وتركت جانباً أبعاد حقوق الإنسان المرتبطة بخطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، تعلّم العالم من جائحة كوفيد-19 أن إغفال الفئات الأكثر حاجة إلى المياه وخدمات الصرف الصحي يمكن أن يؤدي إلى مأساة إنسانية. ولكي يتسنى بناء مجتمعات عادلة وإنسانية، ينبغي إيلاء الأولوية لحق الإنسان في المياه وحقه في الصرف الصحي في جميع السياقات على مدى السنوات العشر المقبلة.

(70) ورقة مقدمة من WaterAid.

(71) A/HRC/30/39/Add.1، الفقرة 15.